بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

كلمة السيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

في إفتتاح أعمال الإجتماع السنوي الرابع والعشرون للجنة العربية للرقابة المصرفية

****

الدار البيضاء، في 15 ديسمبر 2014

فندق حياة ريجنسي- الدار البيضاء – المغرب

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المدير العام لصندوق النقد العربي

السيد ممثل صندوق النقد الدولي

السيد ممثل لجنة بازل للرقابة المصرفية

السيد ممثل مجلس الاستقرار المالي

السيدات و السادة

حضرات الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود في البداية أن أرحب بكم في إفتتاح أعمال الإجتماع السنوي الرابع والعشرون للجنة العربية للرقابة المصرفية، متمنيًا لجميع الأخوات والأخوة من مختلف الدول العربية الشقيقة المشاركين في الاجتماع مقاما طيبا في بلدكم المغرب.

ويسعدني أيضًا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة بازل و مجلس الاستقرار المالي على استمرار مشاركتهما ودعمهما لهذا الحدث السنوي.

أيها السيدات و السادة

كما تعلمون، مر القطاع المصرفي العالمي خلال السنوات الخمسة الماضية بمرحلة دقيقة من جراء الأزمة المالية العالمية حيث كانت من تداعياتها على الخصوص إعادة النظر وصياغة الكثير من المعايير في مجال الرقابة المصرفية تحت إشراف مجلس الاستقرار المالي وذلك بغية توفير بيئة مصرفية أكثر أمنًا وفعالية قادرة على امتصاص آثار الصدمات المالية وكذا تقلبات الدورة الاقتصادية.

و يحتم هذا المجهود الدولي على كل السلطات الرقابية سواء في الاقتصاديات المتقدمة أو البلدان الصاعدة الالتزام المستمر في تطبيق المعايير الدولية للحفاظ على جاهزية القطاع المصرفي و المالي في مواجهة أي تحديات و بالتالي ضمان استمرار أعماله.

أما في ما يتعلق بمنطقتنا العربية، فلقد استطاع القطاع المصرفي تحقيق نتائج إيجابية خلال السنوات الماضية والحفاظ على ثقة المتعاملين بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها بعض الدول العربية نتيجة تحديات سياسية داخلية أو إقليمية والظروف الاقتصادية العالمية الغير المناسبة.

إن هذه النتائج الإيجابية تعكس في كثير من الجوانب الحرص المستمر للسلطات الرقابية على تطبيق المعايير الاحترازية الدولية وكذا أفضل الممارسات في مجال الرقابة المصرفية في سبيل تعزيز متانة و صلابة أنظمتنا المالية و تحقيق الاستقرار المالي المنشود.

وفي هذا الصدد، فإن بنك المغرب يحرص دوماً على تطبيق المعايير الدولية وأخذ أفضل الممارسات العالمية والتنسيق الوثيق ليس فقط مع السلطات الرقابية في الداخل و الخارج فحسب بل حتى مع مؤسسات الائتمان المرخص لها للعمل في المغرب ضمن مقاربة تشاركية تسعى إلى الرقي بقواعد العمل المصرفي.

و لهذا الغرض، إسمحوا لي أن أعرض عليكم بعض أهم الانجازات التي حققناها في ميدان الإشراف البنكي والشمول المالي وسأركز لهذه الغاية على ثلاثة محاور أساسية التالية:

- **المحور الأول يتعلق بتدعيم الإطار القانوني المنظم للقطاع المصرفي.**
- **المحور الثاني يتطرق إلى الأشواط التي قطعناها لإرساء بنية قوية في مجال المراقبة الماكرو الاحترازية.**
- **المحور الثالث يلقي نظرة سريعة على سياسة بنك المغرب والإجراءات التي اتخذها في سبيل تعزيز الشمول المالي.**

ففيما يتعلق بالمحور الأول، فقد قمنا بإعداد مشروع قانون بنكي جديد تم التصويت عليه مؤخرا من طرف البرلمان وسيدخل حيز التنفيذ ابتداء من السنة المقبلة إن شاء الله حيث يعكف بنك المغرب في الوقت الراهن على إعداد النصوص التنظيمية المصاحبة له.

وأود الإشارة في هذا السياق أنه عند الإعداد لهذا القانون، تم الأخذ بعين الاعتبار الدروس و العبر المستخلصة من الأزمة المالية العالمية وكذا الخبرة و التجربة التي تراكمت خلال السنوات الماضية في مجال الرقابة على مؤسسات الائتمان. وقبل عرض مسودة القانون البنكي الجديد على أنظار الحكومة، اعتمدنا على مقاربة تشاركية واسعة همت بالإضافة إلى مؤسسات الائتمان كل شرائح المجتمع المغربي وذلك عبر نشر مسودة المشروع على الموقع الالكتروني للأمانة العامة للحكومة.

و من أبرز المستجدات التي آتى بها القانون البنكي الجديد، أذكر على الخصوص:

- **أولا**: الوقاية من الأزمات النظامية عن طريق وضع منظومة متكاملة للرقابة الماكرو احترازية ولإدارة الأزمات المالية واعتماد أحكام جديدة لمعالجة الصعوبات التي قد تعترض مؤسسات الائتمان وتبني أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة نظام ضمان الودائع. و موازاة مع ذلك، أشير إلى إنشاء لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر النظامية التي ستحل محل لجنة التنسيق بين أجهزة الرقابة على القطاع المالي. وسيعهد إليها بالخصوص بتحليل المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي الوطني واقتراح التدابير المناسبة لاحتوائها و معالجتها.

- **ثانيا:** تعزيز الإشراف على أنشطة مؤسسات الائتمان وذلك بتوسيع مجال الإشراف البنكي ليشمل فصاعدا جمعيات السلفات الصغيرة والبنوك الحرة مع إحداث إطار قانوني ينظم المؤسسات العاملة في مجال الخدمات الاستثمارية و عمليات الأداء.

- **ثالثا:** تقوية الحكامة داخل مؤسسات الائتمان وذلك بالتنصيص على ضرورة ضم أعضاء مستقلين إلى مجالس إدارة مؤسسات الائتمان مع التأكيد على ضرورة إنشاء لجان تدقيق داخلية تسهر على تقييم منظومات المراقبة الداخلية.

- **رابعا:** إدخال ولأول مرة قسم خاص بالبنوك التشاركية التي ستقدم خدماتها إلى الجمهور وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- **خامسا:** تعزيز آليات حماية مصالح العملاء وذلك عن طريق تسهيل تسوية النزاعات بين مؤسسات الائتمان وعملائها وضرورة انخراط هذه المؤسسات في منظومة الوساطة البنكية مع إلزامها بإحداث آلية داخلية لمعالجة فعالة وشفافة لمختلف الشكايات التي ترد إليها من طرف العملاء.

- **سادسا:** الملائمة مع قانون مكافحة غسل الأموال وقانون المنافسة وكذا القانون المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وفي الحديث حول تدعيم الإطار القانوني، اسمحوا لي أن أشير كذلك أننا انتهينا مؤخرا من مراجعة القانون الأساسي لبنك المغرب والذي أشار بشكل صريح إلى مهام و صلاحيات بنك المغرب في المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي كوظيفة أساسية جديدة.

أما فيما يخص المحور الثاني المتعلق بإرساء بنية قوية في مجال المراقبة الماكرو الاحترازية. فقد قام بنك المغرب في سنة 2012 بإنشاء لجنة داخلية تعنى بالاستقرار المالي تعمل على تقييم المخاطر التي قد تهدد النظام المصرفي والمالي و اقتراح التدابير اللازمة للتخفيف من حدتها. كما قمنا وبالتنسيق مع وزارة المالية والهيأة المغربية لسوق الرساميل بإحداث لجنة الأزمات تهدف إلى تنسيق الإجراءات التي قد تتخذها السلطات في تدبير وإدارة الأزمات المالية النظامية والتي قد يتطلب معالجتها رصد مبالغ مالية مهمة من ميزانية الدولة.

كما يواصل بنك المغرب القيام باختبارات الإجهاد على مستوى القطاع المصرفي وإلزام البنوك بالقيام بنفس الاختبارات وفق منهجية محددة، ناهيك عن تمارين محاكاة لأزمة مالية نظامية حيث قمنا هذه السنة بالتمرين الثاني بالتنسيق مع السلطات الرقابية الأخرى بما في ذلك وزارة المالية. وقد أظهرت نتائج هذا التمرين الثاني وجود تنسيق كبير بين السلطات الرقابية وإلمام أكبر بآليات معالجة الأزمات المالية.

وأود أن أشير في هذا المجال إلى أنه تم هذه السنة إرساء إطار لتبادل المعلومات بين السلطات الرقابية يحدد البيانات و المعطيات التي ينبغي تبادلها في الحالات العادية وتلك التي يتعين تبادلها عند وقوع أزمة مالية كبرى بغية إدارتها بشكل فعال وناجع. وتتعلق هذه المعطيات بالخصوص بالمؤسسات المالية وبالأسواق وبالبنية التحتية المالية.

أما في مجال الإفصاح و النشر، فقد قام بنك المغرب وبمعية الهيأة المغربية لسوق الرساميل و هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية بإصدار هذه السنة أول تقرير للاستقرار المالي بهدف إلقاء الضوء على التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي والمالي في المغرب والجهود المبذولة لمواصلة الارتقاء به، فضلاً عن تقييم أدائه والوقوف على المخاطر التي تواجهه.

وقد بين هذا التقرير أن الجهاز المصرفي الذي يعتبر المكون الرئيسي للقطاع المالي في المغرب يتمتع بوضعية مالية سليمة ومتينة وقادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك بمستويات جيدة من رأس المال بالإضافة إلى تحقيقها مستويات مريحة من الربحية.

أما المحور الثالث و الأخير من مداخلتي والذي يهم سياسة بنك المغرب والإجراءات التي اتخذها في سبيل تعزيز الشمول المالي. فأود أن أشير في البداية إلى أن بنك المغرب قام بإدماج الشمول المالي كمحور أساسي في إطار مخططه الاستراتيجي الثلاثي 2013-2015.

كما اتخذ البنك المركزي بشراكة مع القطاع البنكي، العديد من التدابير والتي تهدف إلى توفير ولوج أسهل لشريحة واسعة من أفراد المجتمع إلى الخدمات المصرفية والمالية وفقا لاحتياجاتهم. ومن بين هذه التدابير، أذكر على الخصوص :

- الولوج بشكل مجاني للخدمات المالية الأساسية.
- فتح الحسابات بدون دفع نقدي مسبق.
- إعادة صياغة اتفاقية فتح الحساب مع بنود تحمي المستهلك.
- إشعار العملاء سنويا بقائمة العمولات المستخلصة من طرف البنوك.
- إحداث مؤشر سعر الخدمات البنكية من اجل تتبع تطور الأسعار المطبقة من طرف البنوك.
- وضع مؤشرات من أجل تتبع وقياس الانجازات فيما يخص الشمول المالي.
- توسيع الشبكة البنكية على صعيد البلاد حيث تم مضاعفتها ثلاث مرات في غضون عشر سنوات الماضية.
- حث البنوك على خلق منتجات بنكية و مالية ملائمة و متنوعة مع تنظيم حملات تواصلية في هذا المجال.

وتهدف هذه التدابير إلى حماية العملاء على أسس متينة، خاصة وأن تنمية الشمول المالي حتمت علينا اتخاذ تدابير تنظيمية لإقامة علاقة شفافة بين مؤسسات الائتمان وعملائها.

بالموازاة مع هذه التدابير، مكن إصلاح آلية الوساطة البنكية، بالتشاور مع القطاع المصرفي، من إنشاء المركز المغربي للوساطة البنكية والذي يروم إلى معالجة على أساس حبي للخلافات التي نشأت أو تلك التي قد تنشأ بين مؤسسات الائتمان و عملائها.

و أخيرا فإنه لا يمكن تحقيق الشمول المالي بدون تعزيز الثقافة المالية. وفي هذا السياق، تم إنشاء الجمعية المغربية للثقافة المالية في بداية سنة 2013 و التي تضم كل مكونات القطاع المالي بالإضافة إلى الدوائر الحكومية ذات الصلة. وقد تمت المصادقة

على الإستراتيجية الوطنية للثقافة المالية من طرف المجلس الإداري للجمعية. ومن أهم أهداف هذه الإستراتجية تدعيم المبادئ وأفضل الممارسات المرتبطة بالتربية المالية و توعية الجمهور عبر تعريفه بالخدمات المالية وكذا الوسائل التي تمكنه من تجنب المخاطر المرتبطة بها.

و على المستوى الدولي، أصبح بنك المغرب عضو كامل العضوية، بالحلف من اجل الشمول المالي "Alliance pour l'Inclusion financière" و هي شبكة مستقلة متخصصة في الشمول المالي و تظم أصحاب القرار السياسي لأكثر من مائة دولة عضو.

و أود أن أشير بان بنك المغرب عمل خلال السنة الماضية بالتعاون مع البنك الدولي على انجاز دراسة ميدانية تتعلق بالقدرة المالية للسكان تهدف إلي فهم مستوى معرفتهم بالميدان المالي و قد تم الإعلان عن نتائج هذه الدراسة في الشهر الماضي بحضور ممثلي القطاع العام و الخاص و المجتمع المدني.

أيها السيدات و السادة

يعتبر اجتماعكم اليوم مناسبة أخرى لتدارس و تبادل التجارب فيما يخص المقاربة المثلى لتطوير آليات مراقبة المخاطر النظامية , و إني انتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل المتميز الذي يقوم به صندوق النقد العربي من اجل الارتقاء بالأنظمة المالية للدول الأعضاء إلى أعلى المستويات، كما أثمن الدور الحيوي و الفعال للجنة العربية للرقابة المصرفية في تطوير التشريعات المصرفية و الأنظمة المحاسبية و أساليب الرقابة البنكية، كما أدعوكم إلى تكثيف الجهود والعمل المشترك في سبيل تعزيز التنسيق بين كافة أعضاء اللجنة وإلى المتابعة الدقيقة للتطورات الرقابية على الصعيد الدولي وبالخصوص المعايير والمبادئ الصادرة عن لجنة بازل ومجلس الإستقرار المالي المتعلقة بتشديد الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية ذات المخاطر النظامية. ونحن كسلطات رقابية مدعوون بلا أدنى شك لبذل المزيد من الجهد لضمان حسن تكييف أنظمتنا المالية والمصرفية مع

هذه المبادئ والمعايير حتى يتسنى لها القيام بمهامها فيما يخص تمويل اقتصاديتنا الوطنية في أحسن الظروف وأكمل وجه.

وفي الختام، أكرر ترحيبي بكم في المغرب متمنيا لاجتماعكم هذا كل النجاح و التوفيق في الخروج بالتوصيات المناسبة لتعزيز التعاون و التنسيق بين السلطات الرقابية بمنطقتنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.